

Evaluating of Population Transition and Economic Dimensions Recovering from COVID-19 in Jordan

A. Jubran*

Department of Economics, Faculty of Economics and Business Administrative Sciences, Zarqa University, Zarqa, Jordan

Received: 30 Jun. 2023; Revised: 12 Jul. 2023; Accepted: 20 Aug. 2023

Published online: 1 Sep. 2023.

Abstract: The study evaluates the population shift towards decreased growth rates in Jordan, considering factors such as migration and the COVID-19 pandemic, since the announcement of the population opportunity in 2009. Economic measurement methods were used to identify the factors and their role in slowing down population growth over time. The study found that an increase in the children category by 1% leads to a 1.05% increase in the dependency rate, indicating a variation in the effect of demographics on dependency rates. The study also found that the COVID-19 crisis had a 0.05% impact on the actual dependency rate, which is declining slowly over time.

Keywords: Population Gift, Real Dependency Rate, Population Structure, Slowing Population Gift, Labor Market.

* Corresponding author E-mail: ajubran@zu.edu.jo

تقييم مسار الانتقال السكاني وأبعاده الاقتصادية في الأردن في فترة التعافي من جائحة كوفيد - 19

عبد الحليم محمد جبران.

أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن.

ملخص الدراسة: تقوم الدراسة على تقييم التحول السكاني نحو انخفاض معدلات النمو السكاني من خلال معدل الاعالة الفعلي في الأردن منذ اعلان الفرصة السكانية 2009 على أساس عوامل الهجرة وجائحة كوفيد - 19. واستخدمت الدراسة طريقة القياس الاقتصادي للوقوف على هذه العوامل ودورها في تباطؤ الفرصة السكانية عبر الزمن وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كأنكاس لرصد التحول السكاني في عملية التقييم: تباين تأثير التركيبة السكانية على معدل الاعالة، فزيادة فئة الأطفال بـ 1 % سيقود إلى زيادة معدل الاعالة بنسبة 1.05 %. اضافة إلى ذلك فقد كان تأثير أزمة كوفيد - 19 بحدود 0.05 % على معدل الاعالة الفعلي علما بأن معدل الاعالة يتراجع وبتباطؤ عبر الزمن.

الكلمات المفتاحية: الفرصة السكانية، معدل الاعالة الفعلي، الهيكل السكاني، تباطؤ الفرصة السكانية، سوق العمل.

1 مقدمة:

تهدف الدراسة إلى تقييم الانتقال الديموغرافي، انخفاض معدلات النمو السكاني وانخفاض نسبة الاعالة الديموغرافية [1]، ومدى نجاح سياسات الاقتصاد الأردني في رصد الفرصة السكانية والوقوف على تقييم الاقتصاد الأردني في ظل احتمالية تباطؤ الفرصة السكانية، التحول في هيكل السكان من خلال زيادة الفئة العمرية الشابة وتراجع معدلات الانجاب وتراجع متوسط عدد افراد الاسرة الأمر الذي يعني تراجع معدلات الاعالة الفعلية [2]، منذ بدء جائحة كوفيد - 19 وصولاً إلى رفع قيود الحجر الصحي وافتتاح القطاعات الاقتصادية، يرتكز التقييم على مدى استقادة الاقتصاد الأردني من الفرصة السكانية وقدرتة على احداث توازن بين الضغوطات على الموارد الاقتصادية والاحتياجات المجتمعية. ان ترجمة السياسة إلى واقع يعني الارتفاع بالنمو الاقتصادي إلى مستوىمحاكاة النمو السكاني كي يكون هناك رفاه أكثر، ادخار أكثر، ومدرونة أقل. ولتحقيق مثل هذه الأهداف ولكي يكون الاقتصاد الأردني قادرًا على توفير فرص عمل للجيل الجديد لاحتواء فئة القوى العاملة المتزايدة (15 - 64) يجب أن تتحقق معدلات النمو الاقتصادي معدلات النمو السكاني بثلاثة أضعاف [3].

الدراسات المتخصصة بالتحولات السكانية كدراسات ديفيد بلوم تشير إلى أن العوامل الديموغرافية يمكن أن تكون محركاً قوياً لعملية التنمية الاقتصادية. وقد بين أن مصطلح المكاسب الديموغرافية يشير إلى العملية التي يمكن للهيكل العمري المتغير أن يساهم من خلالها في تعزيز النمو الاقتصادي. ويشير بلوم في ذات الصدد أنه خلال 2020 - 2030 من المتوقع أن تتحقق نتائج، الأردن واسواتيني المكاسب الأكبر على الاطلاق على مستوى العالم والمرتبطة بنسبي تزايد السكان في سن العمل والسكان في غير هذا السن⁽⁴⁾. الاقتصاد الأردني يدوره يمكنه الاستفادة من الانتقال السكاني في صورة مكاسب طويلة الأجل. هذه المكاسب تتطلب في زيادة نسبة فئة الشباب إلى إجمالي عدد السكان. ساهمت في هذا الاستحقاق مجموعة عوامل مثل سياسات التوعية الانجذابية الموجهة لضبط معدلات النمو السكاني ومعدلات الخصوبة كمحاكاة لمعدلات النمو السكاني على مستوى العالم. هذه التوجهات على مستوى الدولة تضمن احداث تقارب بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي. هذا النهج في الأردن جزء لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.

الدراسة الراهنة تتفرد بمضمونها وبما يستهدفه الباحث في تقييم مدى اقتراب تحقق الفرصة السكانية منذ اعلان وثيقة الفرصة السكانية من قبل المجلس الأعلى للسكان في عام 2009^[2]. صاحب الانتقال السكاني في العقد الثاني من القرن الحالي تتفق الجماعة السورية إلى الأردن، منذ العام 2011 واستمرار اقامة اللاجئين إلى الآن واعلان حالة الطوارئ العالمية بسبب جائحة كوفيد - 19 واستمرار وتيرة تامي الدين العام [5]. كل هذه العوامل ساهمت في احداث اختلالات في الاقتصاد الأردني الأمر الذي انعكس وبشكل كبير على مسار السياسات الاقتصادية وعلى سير السياسات السكانية الضامنة لتحقيق الفرصة السكانية[1]^[1]. هذا التحدي، وكما يعتقد الباحث، سيقود إلى احداث تباطؤ في جنى مكاسب هذه الفرصة المتوقعة في التوقيت المعتمد وفق وثيقة الفرصة السكانية، 2009. يترتب على ذلك تغير في نهج الأولويات الاقتصادية وفي مسار العوامل السكانية مثل زيادة معدل الاعالة العمرية ومعدل الاعالة الفعلية [2]، تراجع عدد فرص العمل المستحدثة وزيادة معدل البطالة، الجدولان 3-4، وفي المحصلة تقع دخول الاقتصاد في حالة تباطؤ من النمو الاقتصادي أو في أفضل الحالات، تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة.

2 الاطار العام للدراسة

2.1 أهمية الدراسة

الدراسة الراهنة ترصد حركة السكان من خلال معدلات نمو الفئات العمرية في السياق الذي يضمن ارتفاع نسبة الشباب مقابل نسبة المستين والأطفال ما يعني شح الاقتصاد بقوى عاملة متعددة قادرة على دفع عجلة التنمية. هذا بدوره يتطلب مزيداً من فرص العمل كي تتحقق الفرصة السكانية وتؤتي أوكلاها ممثلة بانخفاض معدلات الاعالة في الدولة. هذا يعني الارتفاع بأداء الاقتصاد الأردني لتحول من مجتمع استهلاكي إلى مصاف المجتمعات المنتجة.

2.2 مشكلة الدراسة

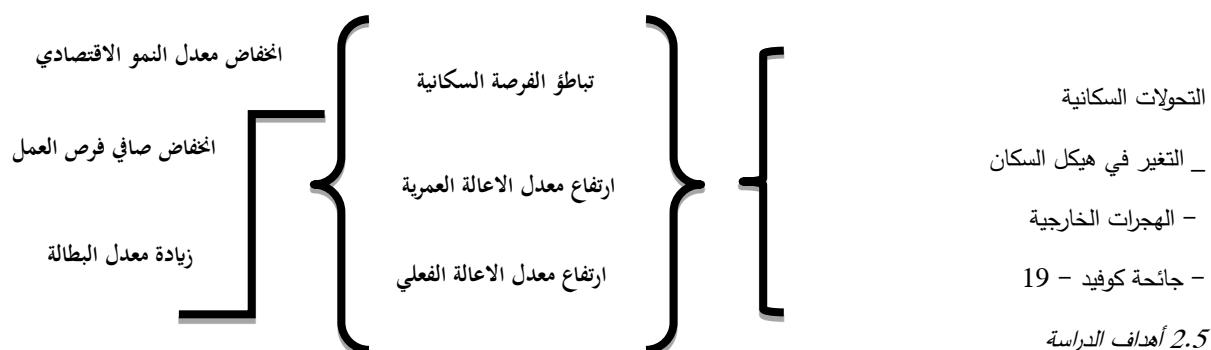
تتجلى مشكلة الدراسة في مجموعة من القضايا التي تعكس التحول إلى الفرصة السكانية كما أريد لها. ويلخصها الباحث في:

1. هل شكلت جائحة كورونا مبططاً لمعدلات الاعالة نحو الانخفاض؟
2. كيف تتأثر الفرصة السكانية بضغوطات الهجرات الخارجية؟
3. كيف يؤثر تباطؤ الفرصة السكانية على سوق العمل؟

2.3 منهجية الدراسة

للوقوف على تقييم العلاقة بين معدلات الاعالة، معيار الفرصة السكانية، والنمو الاقتصادي في ظل الهجرة الخارجية وأزمة كورونا يستخدم الباحث نموذجاً لرصد مسار التباطؤ المحتمل في تحقق الفرصة السكانية.

2.4 نموذج الدراسة



2.5 أهداف الدراسة

1. رصد تباطؤ الفرصة السكانية في ظل متغيرات السياسات السكانية ومتغيرات الجائحة
2. تتبع سلوك معدل الاعالة الفعلي
3. تحديد أدوات السياسة الاقتصادية للحد من تباطؤ الفرصة السكانية

2.6 أدبيات الدراسة

من خلال الاطلاع المستفيض ومراجعة التقارير والاحصاءات الرسمية التي تتناول التحركات السكانية ومعدلات النمو الاقتصادي خاصة في فترة تدفق الهجرات القسرية إلى الأردن وصولاً إلى فترة الجائحة وما بعدها تبين للباحث غياب الدراسات المتخصصة والتي تتناول قضية تباطؤ الفرصة السكانية. اقتصر المتاح منها على احصائيات وصفية لحركة المتغيرات السكانية والاقتصادية. وللتغطية الجانب النظري للدراسة استند الباحث في تشخيص التحولات السكانية، على مدار فترة 25 سنة، إلى الدراسات المنشورة حول الفرصة السكانية وأيضاً مساهمة الباحث في بعض الدراسات لكن جل هذه المساهمات لم تعكس أثر الهجرة القسرية ومتغيرات الجائحة على مسار تحقق الفرصة السكانية في الموعد المرتقب، بحلول 2030. وفيما يأتي يوجز الباحث أهمها:

1. دراسة ديفيد بلوم وآخرون (1998) : هدفت الدراسة إلى توضيح أثر التحولات الديموغرافية على النمو وقوة العمل، حالة جنوب شرق آسيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة نسبة السكان في سن العمل تقود إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.64% [4].
2. دراسة المجلس الأعلى للسكان (2003) : أثر النمو السكاني على التنمية[8] في إطار الخطة السكانية وإعلان وثيقة الهبة السكانية قام المجلس الأعلى للسكان بعرض الخصائص العامة للسكان بهدف تحديد سيناريوهات معدلات الإنجاب والتغيرات السكانية وربطها بعوامل التنمية في قطاعات الاقتصاد، التعليم، والصحة، الماء والغذاء. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات: إنخفاض أعداد المنضمين إلى سوق العمل بين عامي 2009-2040 على أساس معدل الإنجاب الكلي المتافق، تحقيق وفر في قطاع التعليم في الفترة المدرستة وتراجع الطلب على المياه في ظل تناقص معدلات الإنجاب الكلي الأمر الذي يعني احتواء مشكلة شح المياه في الأردن على نحو أفضل.
3. دراسة جيمس فير (2004) . هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التحولات السكانية والإنتاجية. استخدمت في هذه الدراسة عينة صناعات في بلدان متقدمة صناعياً، وأخرى في دول التأخر الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن ما يقارب ثلث الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة يعود إلى اختلاف الهيكل الديموغرافي بين هذه الدول [9].
4. دراسة حيدر (2005) : أثر الخصوبة البشرية في البطالة والفقير. هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الخصوبة المرتفعة وبين ظاهريتي الفقر والبطالة. ومن خلال تحليل العلاقات الارتباطية وقياس المتغيرات ذات العلاقة مثل الفقر، الخصوبة ومتوسط عدد أفراد الأسرة بينت الدراسة سالبية العلاقة بين معدلات الخصوبة ومستوى الدخل، حيث تحدد بذلك مستويات المعيشة [10].
5. دراسة عطاف الحديدي (2007) : استثمار الهبة الديموغرافية في الأردن وعرض لتجارب بلدان جنوب شرق آسيا. تركزت الدراسة في تقديم ملخص تعريفي بالظاهرة وأبعادها من خلال توصيف لمحتوى الهبة السكانية وأشكالها عن طريق استعراض تجارب جنوب شرق آسيا. وبينت الدراسة شروط الهبة السكانية إذا ما استثمرت الفرصة اللازمة لتحقيقها [11].
6. دراسة العثوم (2007) : استثمار الهبة السكانية في تدعيم ممارسات ونتائج أداء مؤسسات تنمية المشاريع الصغيرة في الأردن. هدفت الدراسة إلى تحديد مواطن الفرصة السكانية من خلال توفير هيكل مؤسسي منتهى قادرة على التخطيط مع التطرق إلى مواطن التهديد. وخلصت الدراسة إلى توضيح الدور المؤسسي وعلاقته بخلق فرص عمل تواكب الزيادة في القوى العاملة [12].
7. دراسة عثمان، ماجد وآخرون (2014) . هدفت الدراسة إلى تحليل تجارب عينة من دول شرق آسيا ودول جنوب شرق آسيا للاستفادة من التحول السكاني ومكاسبه الاقتصادية ومدى استخدام هذه التجارب في الاقتصاد المصري. وخلاصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها: ضرورة وضع سياسات تحاكي الظروف المحلية في الدول ذات العلاقة والتي تعيش هذه التجربة [13].
8. دراسة جبران وأبو سليم (2018) [2] . الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن، في المستقبل، حيث تناولت الدراسة نموذجاً يعكس العلاقة بين معدل الاعالة الفعلي والناتج المحلي الإجمالي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: وصول معدل الاعالة حد الأدنى بحلول عام 2053. هذه النتيجة لا تنسجم مع ما توصلت إليه الاستفادات السكانية للمجلس الأعلى للسكان، حيث الحد الأدنى للمعدل يتحقق بحلول 2040.

3 الجانب النظري

أولاً. ظهور الفرصة السكانية. في ظل الانتقال السكاني الذي يمر به الأردن تعتبر الفرصة السكانية مكسباً استراتيجياً للدولة اذا ما استطاعت توظيف الموارد والسياسات الداعمة لذلك. وكما تشير السياسات ذات العلاقة فإن التحولات الديموغرافية على مستوى الأردن ما هي الا عملية مرحلية متكاملة⁽¹⁴⁾. فالفرصة السكانية تتباين بين الفرصة البسيطة على أساس الفرق بين معدل نمو السكان في سن العمل ومعدل نمو السكان المعالين وبين الهبة المضاغفة، حيث التركيز على الفرق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو التشغيل، زيادة السكان في سن العمل وتراجع عدد العاطلين عن العمل [2].

ثانياً. واقع الفرصة السكانية. تتجلى الفرصة السكانية في تغيير هيكل السكان في المجتمع الأردني مدفوعاً بزيادة نسبة من هم في سن العمل إلى إجمالي عدد السكان وأيضاً في انخفاض معدلات الاعالة: معدل الاعالة العمرية، حيث يقيس هذا المفهوم كم فرد في الدولة يخضع لاعالة من هم في سن العمل والتي مفهوم معدل الاعالة الفعلي، والذي يقيس كم فرد يخضع للاعالة من قبل من هم مستخدمين في الاقتصاد الوطني في سن العمل. يحسب معدل الاعالة العمرية من خلال قسمة مجموع عدد الأطفال ومن هم في سن التقاعد على إجمالي القوى العاملة. هذا المؤشر يفتقد إلى الدقة في تجسيد واقع الاعالة ودلالة الاقتصادية كونه

لا يأخذ بعين الاعتبار الاستخدام. فالفئة التي تمثل القوى العاملة ليست كلها مستخدمة في قطاعات الاقتصاد الوطني ما يعني أن هناك نسبة كبيرة من المتعطلين عن العمل. وللأصفاء بعض الواقعية على هذا المؤشر فقد قام باحثان من كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في جامعة الزرقاء في احدى الدراسات باحتساب ما أطلقا عليه معدل الاعالة الفعلي كصيغة معدلة لمعدل الاعالة العمرية [2].

على مستوى الدراسات العالمية يشير ديفيد بلوم في احدى دراساته الى أن نسبة الاعالة العمرية تعبّر عن النسبة العكسية لمن هم في سن العمل مقابل من هم في غير سن العمل [7]. ويؤكد على المفارقة بين هذه المعدلات على مستوى العالم المتقدم والعالم الأقل حظاً من التقدّم، حيث بلغ معدل الاعالة في الدول المتقدمة في عام 2020 ما يقارب 70 % مقابل 75 % في الدول الأقل حظاً من التقدّم. التغيير السكاني الذي يشهده الأردن والذي يشق طريقه إلى مرحلة تحقق الفرصة السكانية يعزى إلى مجموعة من الأسباب:

1. انخفاض معدلات الانجاب (عدد الأطفال مقابل كل سيدة في سن الزواج)
2. انخفاض أعداد الوفيات مقابل المواليد (التغير الطبيعي في السكان)
3. تغير صافي الهجرة الدولية(التغير غير الطبيعي في السكان)

حق الأردن انجازاً على مستوى معدلات الانجاب الكلي، تجلّى ذلك في انخفاض هذا المعدل من 9 مواليد للمرأة في سنة 1961 ليصل إلى 2.7 للمرأة في عام 2018 ما يعني انخفاض في قيمة المعدل بمقدار 70 %. ومن خلال مراجعة أدبيات القضايا السكانية ذات العلاقة تبين للباحث أن انخفاض معدل الانجاب الكلي كان مدفوعاً بالانتقال إلى التعليم النوعي في مؤسسات التعليم العالي (الجامعات بالدرجة الأولى) [14] ارتفاع المستوى التعليمي للإناث في المجتمع الأردني، ارتفاع العمر وقت الزواج الأول ما يعني انخفاض نسبة المتزوجات وانتشار ظاهرة العنوسية، انخفاض عدد عقود الزواج نتيجة ارتفاع تكلفة الاعداد لمشروع الزواج وتزايد أعداد الأسر المستفيدة من وسائل تنظيم الأسرة (التوعية الانجابية) [15].

هذه النتيجة تكللت بانخفاض معدل المواليد الخام من 44 مولوداً لكل ألف نسمة عام 1987 إلى 20.6 في سنة 2020 مقابل انخفاض معدل الوفيات من 22 في سنة 1952 إلى 6 وفيات في العام 2019. هذا ما يشير إلى دخول الأردن مرحلة الانتقال الديموغرافي والذي تجلّى في انخفاض واضح في نسبة السكان دون سن 15 سنة). فقد انخفضت النسبة من 50 % لسنة 1979 إلى 34.3 % بحلول العام 2020^[15]. هذه المكاسب طويلة الأجل تبلورت في ظروف تزيد عدد سكان المملكة منذ الخمسينيات من القرن الماضي إلى 2020. فقد تضاعف عدد السكان لهذه الفترة 48 مرة. فوق قاعدة السبعين [15]. وإذا ما استمرت الزيادة بالمعدلات المقدرة، فسيتضاعف عدد سكان الأردن كل 35 سنة.

ثالثاً. اللجوء القسري إلى الأردن. يعتبر الأردن ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي بلد المهاجرين والأنصار. فمنذ النصف الثاني من المئوية الأولى للدولة ارتفعت نسبة الأجانب من 4.2 % في العام 1979 إلى 31 % بحلول 2021. كانت الدافعية القوية في الألفية الجديدة بسبب اللجوء القسري للسوريين. فوق التعداد العام للسكان والمساكن (2015)، شكل عدد اللاجئين نسبة ملحوظة في الهرم السكاني. فقد شكل اللاجئون الفلسطينيون ما نسبته 15.4 %، العراقيون - 3.4 %، ومن جنسيات أخرى ما نسبته 0.6 %. آخر تتفق لللاجئين كان من الجمهورية السورية، فمع نشوب الأزمة السياسية في 2011، بدأ تدفق كبير من اللاجئين إلى الأردن. هذه الأحداث وضعت الأردن في ظروف اقتصادية استثنائية وذات تكلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة [5]. فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين من إجمالي الأجانب، وفق التعداد العام للسكان والمساكن لسنة 2015، ما نسبته 80.5 %.

رابعاً. الأبعاد الاقتصادية للانتقال السكاني في الأردن. أن نوائب بين التحولات السكانية والتحولات الاقتصادية يعني التعويل على مكاسب اقتصادية على أثر التغير في هيكل السكان. المجتمع الأردني كغيره من المجتمعات النامية يعني من طبيعة ذات تضاريس صحراوية، وندرة في موارد الطاقة وندرة في المواد الخام مقابل حاجات متزايدة ومدفوعة بعوامل سياسية. هذا بدوره يتطلب مجموعة من السياسات الاقتصادية الداعمة لهذا التحول. يعتقد الباحث أن محور هذه السياسات يجب أن يستند إلى مجموعة من الاجراءات على مستوى الانتاج وعلى مستوى الاستهلاك. وفيما يأتي أهمها:

1. التغلب على الفجوة التعليمية، عدد السنوات التي يقضيها الطالب على مقاعد الدراسة – عدد السنوات الفعلية. في المتوسط وعلى مستوى الأردن الطلبة يقضون 11.1 سنة من الدراسة مقابل عدد سنوات فعلية للدراسة تقدر بـ 7.7 سنوات [15]. فوق تقرير المجلس الأعلى للسكان، تقدر فجوة التعليم بـ 3.4 سنوات. هذه الفجوة تعتبر عاملًا طارداً في سوق العمل، حيث تُخفض من التقارب بين مهارات الطلبة المكتسبة خلال سنوات الدراسة والمهارات المطلوبة في سوق العمل.
2. تعزيز التوزع والتناسب القطاعي على مستوى الاقتصاد الوطني كي لا تتركز فرص العمل في قطاعات دون أخرى للخروج على نموذج النمو الاقتصادي غير المتوازن [17].

3. الحفاظ على مكتسبات سياسات التوعية الانجنبية وتنظيم الأسرة. فكل دينار منفق، من ميزانية الدولة، كفيلاً بتحقيق 20 ديناراً كعائد اذا ما استثمرنا في رأس المال البشري في الاتجاه الصحيح.
4. اعادة النظر في سن التقاعد بما يضمن احلال الجيل الشاب في عملية الانتاج.
5. تغيير نمط الاستهلاك المدفوع بثقافة العادات والتقاليد ما يعني ضرورة التحول الى الاستهلاك الكمي الذي يستنزف موارد الدولة ويتحول دون الوصول الى الاشباع المطلوب.
6. ترشيد الانفاق العام لكبح تزايد مديونية الدولة [18].

4 الجانب العملي

1. تحليل حركة السكان والمتغيرات الاقتصادية. يتطلب التحليل في هذه الدراسة الوقوف على الاحصاءات السكانية واحصاءات الاقتصاد الأردني للكشف عن مدى تباطؤ الفرصة السكانية وتحقق المكاسب المنتظرة. والتحليل يركز على مجموعة من المتغيرات، جدول (3) وجدول (4) : معدلات البطالة للفترة 1997 – 2021 ، الفئات العمرية في الهرم السكاني، الناتج المحلي الاجمالي لتلك الفترة أيضاً ومعدل الاعالة. والسؤال الذي يُطرح: كيف يمكن الموازنة بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي؟ جدول (1) يوضح مقارنة بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي. وللتأثير على النمو الاقتصادي والاستفادة منه يجب العمل على ادارة قطاع الاستهلاك، تخفيض حجم الاستهلاك الاعتباطي، وبالتالي تخفيض ضغط الاستهلاك على موارينا النادرة والمحدودة. هذا بدوره يعزز في تحليلنا الانطلاق من معدلات الاعالة وهو ما يستهدفه الباحث في اطار تقييم الانتقال السكاني في الاقتصاد الأردني.

جدول 1: مقارنة معدلات النمو السكاني بمعدلات النمو الاقتصادي^[20].

الفترة المختارة	معدل النمو السكاني (%)	معدل النمو الاقتصادي (%)	ملاحظات
1961 – 1952	4.8	—	
2015	↑ (ذروة النمو) 5.3	2.6	النمو السكاني المدفوع بالهجرة
2020 – 2015	↓ 2.5	1.5	

خلال الفترة الممتدة من 1979 الى 2020 تمكن المجتمع الأردني من كبح معدلات الاعالة عن طريق سياسات سكانية هادفة، تمت الاشارة اليها في موضع سابق. فمن 103 فرد معيال لكل مئة فرد في أعمار القوى العاملة استطاع المجتمع الأردني احداث نقلة نوعية تمثلت في تحقيق معدل اعالة عمرية عند مستوى 61.4 فرد معيال لكل مئة في أعمار القوى البشرية. هذه النقلة ذات البعد الاقتصادي تعني تخفيض أعباء الدولة فيما يتعلق بالانفاق على الخدمات والسلع العامة، ما يعني على المستوى الفردي زيادة نسبة الانفاق المُؤجل (الاخير) في ميزانية المستهلك وزيادة مستوى الرفاه^[15]. هذا الانجاز كان مدفوعاً بالانخفاض الجوهري في معدلات الانجاب. وقد ساهم ذلك وبشكل كبير في الانتقال من الأسرة الممتدة الى الأسرة النووية، من 6.7، متوسط عدد أفراد الأسرة في عام 1979 الى 4.8 بحلول عام 2020^[14].

يركز الباحث على التباين في الفرصة السكانية من خلال معدل الاعالة الفعلي. هذا المتغير باللغ الأهمية، وكما توصل الى قياسه الباحث في دراسة سابقة يتجسد في الآتي:

$$\text{معدل الاعالة الفعلي} = \frac{\text{السكان دون 15 سنة} + \text{عدد السكان} (+ 65) + \text{عدد المتعطلين}}{\text{عدد السكان} (64 - 15)}$$

والحسابات المبدئية، جدول (2)، تشير الى تزايد معدل الاعالة الفعلي المدفوع بمعدلات البطالة، أي بارتفاع عدد المتعطلين عن العمل، مقابل معدلات الاعالة العمرية. فيحلول العام 2021 حقق معدل الاعالة الفعلي مستوى 0.85 مقابل 0.81 في العام 2019، أي بتغير نسبي يعادل 6 %. هذا الارتفاع، وكما يعتقد الباحث، جاء مدفوعاً بجائحة كورونا وأبعادها الاقتصادية: انخفاض معدلات النمو الاقتصادي (1.6 لسنة 2021)، ما يعني انخفاض فرص العمل القائمة على انتصاد أصحاب أعداد المتعطلين وارتفاع معدل البطالة في الفترة 2019 – 2021 من 19.1 الى 23.8. وقد ساهمت في هذا الارتفاع الانفلاتات التي شهدتها الاقتصاد الأردني في معظم قطاعاته في ظل الجائحة.

جدول 2: الفئات العمرية ومعدلات الإعالة (1997 - 2021)^[15]

t	Year	0-14	15-64	65+	Dependency Ratio	Ratio Dependency Real
1	1997	1936140	2545640	118220	0.8070112	1.110994397
2	1998	2002920	2631890	120940	0.80697142	1.110947916
3	1999	1940940	2827210	131850	0.73315742	0.960585321
4	2000	1923372	2792775	131139	0.73565217	1.011184443
5	2001	1971288	2862350	134406	0.73565217	1.03476222
6	2002	1927044	2992526	178430	0.70357751	1.011307571
7	2003	1976940	3070010	183050	0.70357751	0.992488319
8	2004	1984850	3161850	203300	0.69204738	0.983642881
9	2005	2041429	3256435	175136	0.68067227	0.972620034
10	2006	2088800	3326400	184800	0.68350168	0.957560097
11	2007	2234072	3590255	230067	0.68634094	0.940553443
12	2008	2169129	3480010	229257	0.6891894	0.934924856
13	2009	2117423	3466988	238501	0.67953047	0.928278386
14	2010	2017331	3351007	235355	0.67224151	0.911133152
15	2011	2332480	3714790	201730	0.68219469	0.931337183
16	2012	2382325	3794375	211300	0.68354472	0.917476903
17	2013	2437340	3881870	210790	0.68217895	0.924689874
18	2014	2489775	3964950	213600	0.681818181	0.800816164
19	2015	3278337	5926580	353683	0.612835733	0.742835665
20	2016	3360714	6074760	362526	0.612903225	0.765903225
21	2017	3448179	6232860	371961	0.612903225	0.793903225
22	2018	3535987	6391580	381433	0.612903225	0.798903225
23	2019	3630576	6543480	390498	0.614516129	0.805516129
24	2020	3716264	6699720	399820	0.61436657	0.841366570
25	2021	3798030	6851020	407950	0.613920263	0.851920263

النموذج القياسي والنتائج

يرى الباحث أن معدل الإعالة (الفرصة السكانية) يعتمد على الهيكل السكاني ، وبالتالي تكون العلاقة بينهما على النحو الآتي :

$$Dep = f(P) \quad (1)$$

حيث أن :

Dep : معدل الإعالة

P : الهيكل السكاني

ولتحقيق الهدف ، تم تقسيم الهيكل السكاني لثلاث فئات على النحو الآتي :

1- فئة الأطفال (B)

- فئة العمل (W)

- فئة كبار السن (O)

وعليه تصبح الدالة كما يأتي:

$$Dep = f(P, B, W, O) \quad (2)$$

ونستطيع تحويل الدالة لنموذج رياضي على النحو الآتي:

$$Dep = \alpha_1 P + \alpha_2 B + \alpha_3 W + \alpha_4 O \quad (3)$$

وبتقدير المعادلة بالصيغة اللوغاريتمية، لتصبح:

$$\log(Dep) = \alpha_1 \log(P) + \alpha_2 \log(B) + \alpha_3 \log(W) + \alpha_4 \log(O) \quad (4)$$

وكما يرى الباحث فإن أزمة كورونا (Covid-19) وأزمة اللجوء السوري (Syr) كان لهما تأثيراً على الفرصة، وبإضافتهما تصبح المعادلة على النحو الآتي:

$$\begin{aligned} \log(Dep) = & \alpha_1 \log(P) + \alpha_2 \log(B) + \alpha_3 \log(W) + \alpha_4 \log(O) \\ & + \alpha_5 Covid + \alpha_6 Syr \end{aligned} \quad (5)$$

وبتقدير المعادلة بطريقة المربيعات الصغرى (OLS) كانت النتائج على النحو الآتي:

جدول 3: نتائج تأثير المتغيرات المستقلة على الاعالة

DEPENDENCY REAL Dependent Variable: LOG				
Method: Least Squares				
Date: 02/22/23 Time: 18:06				
Sample: 1 25				
Included observations: 25				
Huber–White–Hinkley (HC1) heteroskedasticity consistent standard errors				
and covariance				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(BABY)	1.051634	0.243578	4.317440	0.0003
LOG(WORKING)	-1.116154	0.309266	-3.609047	0.0018
LOG(OLD)	0.115570	0.098965	1.167789	0.2566
COVID	0.052810	0.017404	3.034419	0.0065
SYR	-0.082369	0.030849	-2.670023	0.0147
R-squared	0.893640	Mean dependent var		-0.087627
Adjusted R-squared	0.872368	S.D. dependent var		0.110322
S.E. of regression	0.039413	Akaike info criterion		-3.452570
Sum squared resid	0.031068	Schwarz criterion		-3.208795
Log likelihood	48.15713	Hannan–Quinn criter.		-3.384958
Durbin–Watson stat	1.252760			

أظهرت نتائج الجدول (3) أن تأثير الهيكل السكاني على الفرصة كان على النحو الآتي:

- أ. الفئة العمرية 14-1 سنة تؤدي إلى زيادة معدل الإعالة بمعدل 1.05%， أي إذا زاد عدد أفراد هذه الفئة بنسبة 1% فسيرتفع معدل الإعالة بمعدل 1.05%. كما أظهرت النتائج أن هذا المعامل معنوي احصائياً عند مستوى معنوية يقل عن 1%.
- ب. الفئة العمرية 15-64 سنة تؤدي إلى انخفاض معدل الإعالة بمعدل 1.12%， أي إذا زاد عدد أفراد هذه الفئة بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض معدل الإعالة بمعدل 1.12%， كما أظهرت النتائج أن هذا المعامل معنوي احصائياً عند مستوى معنوية يقل عن 1%.
- ج. الفئة العمرية 65 سنة فأكثر لا يوجد لها تأثير على معدل الإعالة، حيث أن هذا المعامل غير معنوي احصائياً حتى عند مستوى معنوية 10%， وبالتالي، لا يختلف عن الصفر.

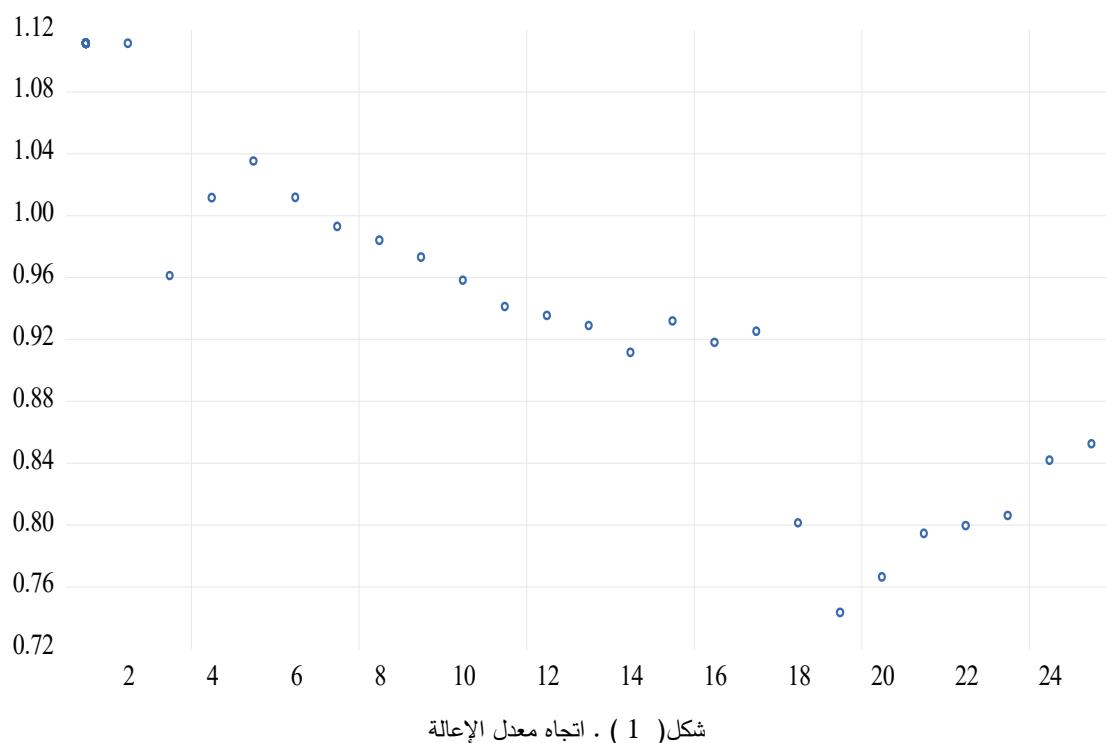
أما تأثير الأزمات، كأزمة كورونا خلال عام 2020 وأزمة اللجوء السوري بعد عام 2012، فكانت على النحو الآتي:

- أ. أظهرت النتائج أن أزمة كورونا أدت إلى زيادة معدل الإعالة بمعدل 0.05. كما أظهرت النتائج أن هذا المعامل معنوي احصائياً عند مستوى معنوية يقل عن 1%.

- ب. أظهرت النتائج أن أزمة اللجوء السوري أدت إلى انخفاض معدل الإعالة بمعدل 0.08%， ما يعني أن أزمة اللجوء ستؤدي إلى انخفاض معدل الإعالة بمعدل 0.08%. ربما تعمل مثل هذه الأزمات على زيادة التشغيل لتلبية احتياجات اللاجئين المختلفة، وهذا ما يوضحه الشكل (1). كما أظهرت النتائج أن هذا المعامل معنوي احصائياً عند مستوى معنوية يقل عن 5%.

وأظهرت الاختبارات التشخيصية أن توزيع حد الخطأ للمعادلة طبيعي، ويخلو من مشاكل الارتباط الذاتي Serial Correlation، ومن مشكلة Heteroskedasticity.

RealDependency



كما يظهر الشكل (1) الاتجاه التنازلي بشكل عام خلال فترة الدراسة، كما قدرت معادلة اتجاه معدل الإعالة مع الزمن وكانت على النحو الآتي:

جدول 4: نتائج معدل الإعالة مع الزمن

Dependent Variable: LOG(REALDEPENDENCY)	
Method: Least Squares	

Date: 02/21/23	Time: 19:52		
Sample: 1 25			
	Included observations: 25		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
TIME	-0.013333	0.001428	-9.333853
C	0.085701	0.021235	4.035761
R-squared	0.791138	Mean dependent var	-0.087627
Adjusted R-squared	0.782058	S.D. dependent var	0.110322
S.E. of regression	0.051503	Akaike info criterion	-3.017727
Sum squared resid	0.061009	Schwarz criterion	-2.920217
Log likelihood	39.72159	Hannan–Quinn criter.	-2.990682
F-statistic	87.12082	Durbin–Watson stat	0.902671
Prob(F-statistic)	0.000000		

وأظهرت النتائج وجود علاقة تنازليّة خلال الزمن، فعند زيادة الزمن سنة إضافية يتراجع معدل الإعالة وبمعدل 0.013 أو 1.3 %، وهذا يبيّن تراجع معدل الإعالة خلال الزمن.

5 الخاتمة

• النتائج

- أ. ان زيادة أعداد القوى العاملة يدفع بمعدل الإعالة الى الانخفاض اذا أخذنا بعين الاعتبار توظيف الجزء الأكبر من الوافدين الى سوق العمل.
- ب. على مستوى الأردن لم يجد التحليل القياسي أثراً واضحاً في تغيير مسار معدل الإعالة، حيث تعتبر نسبة كبار السن على مستوى الأردن من المعدلات المنخفضة عالمياً، الأمر الذي يعزز مكاسب الفرصة السكانية عبر الزمن.
- ح. بيّنت الدراسة أن تدفق اللجوء الى الأردن ذو أثر مزدوج من حيث العبء الاقتصادي للجوء ومن حيث المساهمة في سوق العمل.

• التوصيات

1. للاستفادة من ثمار الفرصة السكانية المرتقبة يجب أن يكون هناك توافق بين عمل السياسات الاقتصادية والسياسات السكانية على مستوى الدولة.
2. التغلب على قصور سوق العمل في توفير فرص أكثر وبمعدلات تتفق الزيادة في معدلات تدفق الوافدين الجدد الى سوق العمل.
3. ضرورة ادارة المتغيرات المسؤولة عن التحولات السكانية مثل الهجرات والهيكل السكاني وكذلك متغيرات سوق العمل وبما يحاكي متغيرات الاقتصاد الوطني.

المراجع

- [1] المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع مركز جدل للتربية الإعلامي. المصطلحات السكانية، ص. 5 . اعتمد الباحث أيضاً على قاموس مصطلحات الهجرة للإعلام(نسخة الشرق الأوسط) ، منظمة العمل الدولية (ILO) للفترة 2014 – 2017 .
- [2] المجلس الأعلى للسكان. الفرصة السكانية في الأردن. وثيقة سياسات.- 2009، وثيقة سياسات – 2017 (نسخة محدثة) .
- [3] المجلس الأعلى للسكان. التقرير الوطني الثالث للمملكة الأردنية الهاشمية لعامي 2013 – 2014 حول تنفيذ اعلان القاهرة، 2013. تاريخ الاصدار: 2015

- [4] بلوم، ديفيد. السكان في عام 2020. التمويل والتنمية، آذار 2020. صندوق النقد الدولي. ص.ص. 4 – 9.
- [5] جبران، عبد الحليم. تقييم أثر تدفق اللاجئين على المكاسب الاقتصادية لفرصه السكانية. بحث منشور في أبحاث المؤتمر الدولي الثالث: اللاجئون في الشرق الأوسط والمنعقد في فندق لاند مارك بتنظيم من مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية في جامعة اليرموك في الفترة 14 – 15/03/2018، ص.ص. 187 – 212. وينصح الباحث بالرجوع لدراسة له بعنوان: العلاقة بين التدفقات المالية الخارجية وسياسات استثمار الهبة السكانية في المملكة الأردنية. وقائع أعمال المؤتمر الدولي الحادي عشر، المنعقد، بتنظيم من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الزرقاء، في الفترة 03 – 05/2016 / 05/.
- [6] جبران، عبد الحليم وأبو سليم، ثائر. الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن، في المستقبل. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني 2017، ص. ص. 73 – 88.
- [7] David E. Bloom and Jeffery D. Williamson. Demographic Transition and Economic Miracles in Emerging Asia. The World Bank Economic Review, vol. 12, No. 3 (1998). Pp. 419-455.
- [8] المجلس الأعلى للسكان. أثر النمو السكاني على التنمية، 2003.
- [9] James Feyrer. Demographics and Productivity. Dartmouth College Working Paper, November, 2004.
- [10] حيدر، فارس وصالح، حسن (2005). أثر الخصوبة البشرية في البطالة والفقر (دراسة عينة من بؤر الفقر في الأردن). مجلة آفاق اقتصادية، العدد 1 ص.ص. 1- 67.
- [11] الحميد، عاطف. استثمار الهبة السكانية في الأردن وعرض لتجارب بلدان شرق آسيا. مجلة السكان والتنمية، العدد 13(26 – 27)، 2007، ص. ص. 17 – 55 . ينصح بالرجوع إلى مصدر آخر لمajd وآخرون بعنوان دور السياسات في الإسراع بالتحول الديموغرافي: دراسة حالة شرق آسيا والدروس المستفاده لمصر. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، شتاء 2014، ص.ص. 138 – 156.
- [12] العتو، راضي. استثمار فرصة الهيئة الديموغرافية في تدعيم ممارسات ونتائج أداء مؤسسات تنمية المشاريع الصغيرة في الأردن. مجلة السكان والتنمية، العدد 13، 26 – 27أذار، 2007، ص.ص. 93 – 113.
- [13] عثمان، ماجد وآخرون. دور السياسات في الإسراع بالتحول الديموغرافي: دراسة حالة شرق آسيا والدروس المستفاده لمصر. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، شتاء 2014، ص.ص. 138 – 156.
- [14] جبران، عبد الحليم. تطوير التعليم في مؤسسات التعليم العالي: الانتقال إلى التدريس النوعي. المجلة الدولية لضمان الجودة، المجلد الخامس، العدد 1 : 46 – (2022) 56 - .
- [15] تم الاستعانة في تقطيع الماده البحثية بمجموعة من المصادر فيما يأتي وصفها:
 أ. المجلس الأعلى للسكان. ورقة حقائق: اتجاه أعداد المواليد في ظل أزمة كوفيد – 19 في الأردن، 2021.
 ب. المجلس الأعلى للسكان. ملخص دراسة حول ديناميكيات السكان: العوامل المسؤولة عن التغير السكاني والمواليد والهجرة. ورقة بحثية لعبلة عماوي مقدمة إلى مؤتمر المجتمع الأردني في مئة عام، الجامعة الأردنية، 21/10/2021.
 ج. المجلس الأعلى للسكان. التقرير الوطني الثالث للمملكة الأردنية الهاشمية لعامي 2013 – 2014 حول تنفيذ اعلان القاهرة، 2013. تاريخ الاصدار: 2015
 د. المجلس الأعلى للسكان. الاتجاهات الديموغرافية والآفاق المستقبلية في الأردن، 2021.
 [16] ماكونيل كيمبل وبورو ستينلي (1992). الاقتصاد: المبادئ، القضايا والسياسات (ترجمة الى الروسية في جزأين). رسيبوليكا، موسكو – روسيا الاتحادية.
 [17] جيلز، مالكوم ورومر مايكيل (1995). اقتصadiات التنمية. دار المريخ، الرياض، السعودية. وينصح الباحث في هذا المجال بمتألف التنمية الاقتصادية لميشيل تودارو (ترجمة). اصدار دار المريخ، الرياض – المملكة العربية السعودية، 2006 .
 [18] البنك المركزي الأردني. التقرير الاحصائي السنوي لعدة سنوات.

- [19] دائرة الاحصاءات العامة. الكتاب الاحصائي السنوي الأردني، 2015-2020.
- [20] تم الاستعارة في تغطية المادة البحثية بمجموعة من المصادر، مصدر سابق، فيما يأتي وصفها:
- أ. البنك المركزي الأردني. النشرة الاحصائية الشهرية: كانون أول 1998، كانون أول 2000، كانون أول 2004، كانون أول 2007، كانون أول 2011، كانون أول 2015، كانون أول 2019، كانون أول 2021، كانون ثاني 2022.
- ب. جبران، عبد الحليم وأبو سليم، ثائر. الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن، في المستقبل. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني 2017، ص. 73 - 88.
- ج. دائرة الاحصاءات العامة. الكتاب الاحصائي السنوي: 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، بالإضافة الى قاعدة البيانات الاحصائية.